



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

عامر عيسى الجواهري*: إشكالية تطوير القطاع الخاص

بعد سنوات من العمل اكتمل في نهاية عام 2013 إعداد استراتيجية القطاع الخاص 2014-2030 وأقرها مجلس الوزراء في الجلسة 25 بتاريخ 2014/6/24. وفي 12 شباط 2015 عقد في فندق الرشيد مؤتمر موسع لإطلاق استراتيجية تطوير القطاع الخاص. كما أن الفرق العشرة لدعم الاقتصاد المشكلة من قبل مكتب السيد رئيس الوزراء وضمنها مجموعة تشجيع القطاع الصناعي الخاص قد عقدت اجتماعا موسعا لجميع الفرق في فندق الرشيد يوم الأربعاء 2015/3/25 لتدارس الخطوات الاجرائية واولوياتها. لكن لم تتحقق أية إجراءات سواء على الصعيد المؤسسي أو التنفيذي.

استراتيجية تطوير القطاع الخاص

اشتملت استراتيجية تطوير القطاع الخاص على وضع معايير للقطاعات ذات الأولوية بالتركيز على القطاعات:

- التي تتيح الاستفادة من الموارد الطبيعية.
- تتيح فرصا فورية للشركات بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي).
- تتيح للقطاع الخاص سد الحاجة المحلية.
- تتميز بالعمالة الكثيفة.
- أعدت، أو يجري إعداد خطط قطاعية ودراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية لها.
- تتضمن نقل التكنولوجيا والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والطاقة البديلة والمتجددة والتكنولوجيا صديقة البيئة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

جرى التركيز في الاستراتيجية على القطاعات الآتية: الصناعة/الزراعة والصناعات الزراعية/الاتصالات وصناعات تكنولوجيا المعلومات/التشييد والاسكان/خدمات النقل والخدمات اللوجستية/السياحة.

تشتمل المرحلة الاولى من النشاط التنفيذي في استراتيجية تطوير القطاع الخاص على:

- تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص الذي تقرر أن يخصص الثلث على الأقل من عضويته إلى ممثلي القطاع الخاص مع تعريف مهامه.
- إنشاء وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة وتعمل تحت مظلة المجلس وتكون مسؤولة أمامه. وسيكون تشكيلها مفتاح الاطلاق الناجح لتنفيذ الاستراتيجية. وستتولى هذه الوحدة تنسيق وإدارة وتنفيذ أنشطة الاستراتيجية وعدد كبير من المهام لتحقيق ذلك.
- إنشاء نظام مراقبة وتقييم مستقل، بإنشاء وحدة مختصة لهذا الغرض تعمل تحت مظلة المجلس وترفع تقاريرها له مع العديد من المهام: لرصد وتقييم مدى كفاءة تنفيذ الاستراتيجية، وقياس مدى فعالية ملائمة السياسات وبرامج الدعم المقترحة، ومدى ملائمة رؤية وأهداف الاستراتيجية والأنشطة المقترحة مع مرور الوقت في ضوء التطورات على المستوى الوطني.
- تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حددت الاستراتيجية مهام مجلس تطوير القطاع الخاص بالآتي:



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

1- مراجعة والبت في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأنشطة والعمليات المرتبطة بالقطاع الخاص، والطلب من المؤسسات الحكومية المعنية تنفيذها بعد التوجيه بصددتها من مجلس الوزراء.

2- ضمان تبسيط القوانين والأنظمة النافذة التي تنظم شؤون القطاع الخاص واقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة الحالية أو اعتماد قوانين وأنظمة جديدة.

3- تنسيق جميع الجهود لتطوير القطاع الخاص مع الوزارات المركزية وحكومة اقليم كردستان والجهات غير المرتبطة بوزارة والحكومات المحلية.

4- تنسيق إعادة هيكلة الشركات العامة بمشاركة القطاع الخاص مع ضمان وجود تدابير للتخفيف من الأثر الاجتماعي.

5- إعداد استراتيجيات وطنية وعلى مستوى المحافظات بما يتماشى مع استراتيجية تطوير القطاع الخاص.

6- مراقبة وتقييم تنفيذ سياسات وبرامج وأنشطة استراتيجية تطوير القطاع الخاص وإعادة توجيهها بالاستفادة من الدروس المستحصلة والظروف المتغيرة والفرص المستجدة.

7- إعداد تقارير مرحلية عن تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع الخاص لتقديمها إلى مجلس الوزراء والمعنيين في القطاع الخاص.

تضمنت خطة العمل المؤقتة باعتبار خط الشروع لها هو إقرار مجلس الوزراء للاستراتيجية بأن تتم المباشرة بالفعاليات الآتية من التاريخ المذكور:

1- مسح القطاع الخاص المنظم وغير المنظم في المحافظات.

2- تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والأطراف المعنية في القطاع الخاص.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

- 3- إطلاق حوار بين الحكومة والقطاع الخاص بصدد وضع السياسات والقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة.
- 4- مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص واصدار قوانين جديدة وإزالة التعقيدات الروتينية.
- 5- إطلاق حملة توعية عامة.
- 6- تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص، خلال 6 شهور.
- 7- إنشاء وحدة التخطيط والبحوث والتنفيذ لتنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة ضمن جميع فعاليات الاستراتيجية والاشراف عليها، خلال 4 شهور.

تنفيذ الاستراتيجية هو المهم شرط توفر الإرادة والطموح والقدرة والشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص لتولي حملة وطنية مستدامة ومتنوعة لتنفيذها بالتعشيق مع باقي الاستراتيجيات بكفاءة وفعالية وفي التوقيتات المحددة.

ذلك يتطلب وحدة التصورات والتوجهات والرؤيا وتحديد الأولويات ومتطلبات النهوض بواقع القطاع الخاص العراقي من قبل ممثلي القطاع. عندئذ نصل إلى مرحلة تمثيل القطاع الخاص والتنسيق العالي بين مؤسساته.

دور القطاع الخاص العراقي

يلاحظ وجود تواصل من قبل المؤسسات والفعاليات المعنية من القطاع العام باتجاه إشراك القطاع الخاص في وضع الاستراتيجيات والخطط ضمن حدود متفاوتة. لكن هناك ضعف في حدود الإرادة التنفيذية الجادة والمهنية لدى المعنيين في القطاع الحكومي وضعف بإشراك مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في الإجراءات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

التنفيذية وفي قيام القطاع العام وبالتنسيق مع القطاع الخاص بتحديد الأولويات ومن أين نبدأ وكيف ومن قبل مَنْ. ذلك يعكس توجه ايجابي لكنه منقوص للاكتفاء بالكلام والتوصيات دون الأفعال.

بالمقابل لا بد من وجود تنسيق عالي بين ممثلي القطاع الخاص سواء قبل وخلال وبعد المشاركة في اللقاءات الحكومية وبتوحيد أو تنسيق التوجهات إلى مديات واسعة ورسينة والاتفاق على حزمة إجراءات سريعة واضحة بنقاصيلها ويمكن تطبيقها بفعالية وتأثير واضحين لوضع وتنفيذ الحلول السريعة لمعالجة التحديات الكبيرة تباعا واختيار أولويات البدء حسب القطاعات دون الانتشار غير المسيطر عليه.

تكمّن الإشكالية بالتنسيق الفعلي داخل كل قطاع، وبين القطاعين العام والخاص، والتمثيل لكل قطاع، وآلية التنسيق داخل وبين مؤسسات القطاع الخاص بخصوص الخطوات المتخذة والتي ستتخذ وبتحديد الأولويات والإجراءات التنفيذية وبتفرغ ممثليه في عمليات المتابعة والمساهمة في الخطوات الاجرائية المخططة. عملياً، القطاع الخاص غير موحد التوجهات وخالي من التنسيق الشامل وأحياناً تحصل منافسة غير بناءة تنعكس سلبا على رؤى ممثلي القطاع العام.

توجد طروحات قديمة-جديدة لتشكيل مجلس أعلى للقطاع الخاص. يبدو لي ذلك سابق لأوانه إنما يمكن عمل مؤتمر وطني للقطاع الخاص يتكرر انعقاده لتهيئة الأجواء والأرضية مستقبلا. بالفترة الانتقالية يمكن مساهمة وتعاون مؤسسات القطاع الخاص مع الحكومي حسب النشاط القطاعي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

التشريعات

مشكلتنا ليست بالقوانين على اهميتها، إنما بتنفيذ تلك القوانين وبوضع التعليمات المرنة والواضحة لها، وبالتوعية والتنقيف بتلك القوانين، وضمان الوضوح لدى كافة المؤسسات الحكومية والأفراد الموظفين لغرض التنفيذ المرن وبسلاسة تساهم في تسهيل الإجراءات.

مع ذلك فإن من ضمن أسباب تعثر التشريع، إضافة إلى الأسباب المتعارف عليها، هي عدم الاختصاص وضعف الخبرة وعدم الوعي البناء لتجارب الدول الاخرى، رغم كثرة دورات الاطلاع وتطوير القدرات، وعدم التركيز وبعثرة الجهود على المهم وغير المهم وشيوع ثقافة الاهمال واللابالية وعدم الحرص على الأداء الوظيفي.

ذلك يتطلب الإرادة والقدرة الحكومية والرغبة والقناعة بضرورة الإصلاح والتغيير ومساهمة ممثلين من القطاع الخاص بتفرغ جزئي.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يعتبر بناء أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمراً أساسياً في مستقبل البناء والتحويلات الاقتصادية في البلد مما يتطلب حملة توعية جديّة رصينة ومهنية شاملة ومتنوعة المجالات تشارك فيها كافة المؤسسات الحكومية والخاصة لتوفير الأرضية الشعبية والمجتمعية ولدى الموظفين الحكوميين بأهمية هذا التوجه وبتسهيل اجراءات تنفيذه على كافة الأصعدة والمستويات والقطاعات حيث ستدخل عندئذ ضمن خطوات تحسين بيئة الأعمال. هذا الأمر يجري على التوازي مع السير بتشريع قانون الشراكة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

وبالتعليمات التنفيذية، وكذلك بتوضيح القدرات المتاحة في باقي القوانين النافذة، منها قانوني الشركات والشركات العامة، لتسهيل إجراءات الشراكة وتحول الشركات العامة إلى مساهمة أو بتأسيس الشركات المختلطة.

في الواقع أكدت الاستراتيجيات على مأسسة عملية الشراكة بين القطاعين، مثلاً في الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، التي أطلقت عام 2013، أوصت بإنشاء الشركة العراقية للصناعات الاستراتيجية (البتروكيمياويات، الأسمدة، الحديد والصلب، الألمنيوم، السمنت، الطابوق) التي من المتوقع أن تدخل في مشروعات مشتركة متعددة. وقد أشارت هذه الاستراتيجيات أنه في ضوء نجاح السير بالشركات المشتركة قد يتقرر إنشاء شركات مملوكة بالكامل للقطاع الخاص.

كما جاء في الاستراتيجية الصناعية المقررة من قبل مجلس الوزراء عام 2014، وضمن المسار الاستراتيجي لها بتشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب والمحليين الأكفاء، وبأن يتم إنشاء 25 منشأة مشتركة كبيرة كثيفة الطاقة لغاية عام 2022، والسير بعملية إعادة هيكلة الشركات العامة بتحويل 20% منها إلى شركات مساهمة فعالة في سوق الأوراق المالية لغاية عام 2017 وتحويل 50% منها لغاية عام 2022 لغاية الوصول إلى الهدف بتحويل 80% منها لغاية عام 2030، بمعنى التحول إلى شركات. لكن هذا الجهد لم يحصل لغاية الآن والسبب عدم وجود الإرادة وضعف الكوادر المتاحة لهذا الغرض وعدم وجود القرار.

ما تقدم يؤشر إيجابية تستحق الاستفادة منها واستخدامها للضغط على الجهات الحكومية لتحويل التوصيات والاستراتيجيات إلى أفعال.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

(*) استشاري في التنمية الصناعية والاستثمار

عضو منتدى بغداد الاقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة

الى المصدر. 16 تموز 2017

<http://iraqieconomists.net/>